مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

www.u-feed.com

دراسة خاصّة

الاختلالات البنيوية في الأنظمة السياسية

نموذج النظام السعودي، الأمريكي، الاسرائيلي

دراسة

الاختلالات البنيوية في الأنظمة السياسية

نموذج النظام السعودي، الأمريكي، الاسرائيلي

10-12-2020

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

أحد أجهزة إتحاد الإذاعات والتلفزيونات الإسلاميّة، يسعى لإيجاد منظومة دعم معرفيّة لأعضاء الإتحاد وفي مجالات العمل الإعلامي المرتبطة بالمناخ السياسي والإقتصادي والأمني، وتعزيز قدرات الإعلاميين في المجال المعرفي، عبر إصدار تقارير ودراسات وملفات وتوصيات وتقديرات المواقف، حول أولويات الإهتمام الإعلامي بالقضايا المهمّة لتطوير العمل، وتقديمها للإعلاميين والمهتمين بالشأن العام.

يتصل هذا الملف بالحقيبة المعلوماتية والإعلامية التي أصدرها المركز بعنوان:

مواضيع ذات صلة:

The Crisis of American Democracy

Will He Go? Trump and the Looming Election Meltdown in 2020

The Fragile Republic: American Democracy Has Never Faced So Many Threats All at Once

الفهرس

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي السعودي

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي الأمريكي

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي الاسرائيلي

تتجلّى أهمية الدراسة في عرضها لحالة الديمقراطية والنظام السياسي في ثلاث نماذج مختلفة، بدءًا بالسعودية مرورا بالولايات المتحدة الأميركية ووصولًا إلى الكيان الصهيوني، كما تطرح الدراسة مظاهر وأسباب التآكل السياسي وتراجع الديمقراطية وفساد الحكم وغياب الوعي السياسي والاختلال المجتمعي في هذه الأنظمة.

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي السعودي

1-الاختلال في النظام السياسي

-النظام السياسي لم يعتره اي تغيير منذ النشأة وحتى صدور "دستور المنحة" في العام 1992.

- نظام سياسي لا يتيح المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار.

-لا وجود لفصل بين السلطات الثلاث ولا لاستقلالية للقضاء.

- يحتكر الملك كل السلطات والوظائف العليا في الدولة، فهو الملك ورئيس الوزراء والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة. كما يجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

-تحظى المراسيم الملكية بمكانةٍ أعلى من القرارات القضائية والإدارية، إذ يستطيع الملك إصدار مرسوم ملكي لنقض أي قرار آخر. وبحسب المادة 44 من النظام الأساسي، يعتبر الملك الحكم الفاصل بين السلطات الثلاث في البلاد.

-تهيمن عائلة ال سعود على الحكومة، كما يشغل أبناء هذه العائلة أغلبية المناصب الرئيسية في البلاد. تضع الطبيعة الاستبدادية للحكومة حداً لجميع الجمعيات غير المرخصة رسمياً أو التي لا يتم الإشراف عليها بشكلٍ رسمي.

-للملك صلاحيات واسعة يشاركه فيها عددٌ بسيط من أبناء العائلة المالكة المؤثرين ومجلس هيئة كبار علماء الدين في صنع القرارات السياسية. ويحظى علماء الدين بسلطةٍ واسعة على مستوى الشؤون الداخلية.

-وفق المادة 5 من النظام الأساسي للحكم، يتم اختيار حكام السعودية من أبناء الملك المؤسس (عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود) وذريتهم. ويستند ترتيب تولي الحكم إلى نظام الأقدمية في السن.

-في 2006، تم تأسيس هيئة البيعة المتخصصة في تحديد من سيتولى الحكم في حال وفاة الملك الحالي، فضلاً عن تعيين ولي العهد وولي ولي العهد. وتضم هذه الهيئة في صفوفها الأبناء الأحياء للملك المؤسس، وأحفاده من آبائهم المتوفين والعاجزين وغير الراغبين في تولي العرش، بالإضافة إلى أحد أبناء الملك وأحد أبناء ولي العهد.

2- الانقسام المجتمعي

-المجتمع السعودي مجتمع متنوع اذ يتكون من مايقارب94% من السنة الحنبلية 6% من الشيعة (الاثني عشرية، الاسماعيلية، والزيدي.

-على الرغم من تواجد الشيعة في معظم المناطق الشرقية حيث توجد حقول النفط السعودية الكبرى فمن بين 70 حقلاً نفطياً سعودياً، هناك50 حقلاً في المنطقة الشرقية بما فيها أكبر حقلين نفطيين بالعالم هما "الغوار" و"القطيف" الا ان الشيعة يعانون من حرمان كبير في حقوقهم المدنية والسياسية.

- بنية اجتماعية منقسمة بين البدو والحضر والريف: توجد في المجتمع السعودي ثنائيات "حضري وقبلي" بناءاً على النسب، وكلها اشارات ترجع الى الانتماءات القبلية، وهي ظاهرة واضحة في قضايا الزواج وفيما يتعلق بخطط التنمية وعدالة التوزيع للثروات، حيث يوجد تباين في تعامل الدولة من خلال دعمها تخطيطاً وتنموياً في بعض المناطق دون اخرى، فبعض المناطق اخذت حقها من العناية والاهتمام بوضع الميزانيات والمشاريع على ارضها دون اخرى.

-الشباب: طاقات شبابية كامنة تمتلك ابداعات وتنظيراً جيداً وهوما يلمس من خلال المواقع الالكترونية و شبكة المعلومات، لكنها تفتقر الى رموز او مجتمع مدني يطور ذلك الوعي ويعقلنه لإبراز المطالب للمجتمع والعائلة الحاكمة.

-المرأة: التحديات التي تواجه المرأة الســعودية بعضــها متجذر وقديم وبعضــها جاء نتيجة طبيعية لمتغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بعضها يتسم بالخصوصية الاجتماعية والثقافية حيث لا نجده إلا هنا مثل قيادة السيارة وبعضها مشترك مع دول مجاورة مثل ضعف مشاركتها في صناعة القرار والعمل السياسي مثل كثير من الدول العربية وربما العالمية، وقد أصبح الوضع المتخلف للنساء في المملكة اشبه بلازمة مملة تتكرر باستمرار.

3- انعدام الحريات

-يلاحظ وجود عدم العدالة في توزيع الثروة والمشــاريع ما يكرس النظرة المناطقية التي تســببت في تنامي الاحتقان الشعبي.

-عدم توفر اعلام حر يمكنه تقديم الافكار الاصلاحية وتقريبها الى اذهان العامة، ما ادى الى تشوه مفهوم الانتماء والمواطنة لدى قطاع عريض من المواطنين، ولكن هناك كتاب مقالات في الصــحف لا يصــل تأثيرهم حتى الى صفوف الجامعيين رغم ان اكثرهم اساتذة جامعات مما يجعل الصحافة مقيدة حيناً ومكممة الافواه حيناً اخر.

4-اختلال البنية الاقتصادية

-هناك اختلال بنيوي في نمط الانتاج المعتمد على رأســمالية الدولة والمراد منه خلق مجتمع الرفاه، فانتهى الى تكريس مجتمع الاستهلاك، وقدم تنمية مشوهة وبيئة بيروقراطية غلفت الفساد بمشاريع التنمية الكبرى تحت رعاية نخب طفيلية متنفذة في مفاصل الدولة تعوق اية عملية إصلاحية حماية لمصالحها الضيقة

-ان الانخفاض الحاد في اســعار النفط ادى الى المبادرة بتغييرات قوية في الاقتصــاد الســعودي، التي اســتهلت بخصخصة حصة ٥%من أسهم شركة "ارامكو" وتكوين صندوق سيادي ضخم.

-تستنزف الحرب العدوانية التي تشنها السعودية على اليمن منذ ما يقارب الست سنوات القوات العسكرية السعودية اضافة الى موازنتها التي تعاني من عجز يصل الى نحو 15%، وتخسر مليارات الدولارات من احتياطيات من العملات الصعبة شهرياً.

-في الواقع تخسر السعودية حصتها في سوق النفط العالمية في المكان نفسه الذي تبرز اهميتها أكثر بما في ذلك المراكز الرئيسة لنمو الطلب في المستقبل مثل الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية.

5-السياسة الخارجية:

- اتسمت السياسة الخارجية السعودية بالاعتماد شبه الكلي على "القوة الناعمة" المرتبطة بشكل كبير باستخدام المال السياسي، لشراء الحلفاء والتأثير على الدول والجماعات. إلا أن هذه السياسة دخلت مرحلة الموت السريري مع اعتلاء سلمان بن عبد العزيز عرش المملكة، لتموت بعدها تلك السياسة مع تولي ابنه محمد منصب ولي العهد، وتسلمه من والده -بشكل غير رسمي حتى اللحظة- مقاليد السلطة وزمام الحكم الفعلي.

- الشخصنة والتناقض وافتقاد الخبرة والتهوّر والاندفاع هم المتحكمين في السياسة الخارجية وخاصة في علاقات السعودية مع الدول.

- بدأت السياسة الخارجية السعودية تتخذ منحى مختلف مع ولي العهد محمد بن سلمان، يعتمد على القوة العسكرية كما ظهر جلياً في العدوان على اليمن، وعلى دعم المليشيات التكفيرية كما هو الوضع في سوريا وليبيا وغيرها.

- افتتحت هذه السياسةُ الخارجية السعودية عهدَها بحرب اليمن، ثم بفرض حصار على قطر، وبالسير في خطٍ أُفقي نحو كسب الأعداء واختلاق المشاكل مع الدول وبينها. فخلال سنوات ولاية عهد محمد بن سلمان، ورغم قلتها؛ تدهورت علاقة السعودية مع دولٍ عديدة عربية واسلامية وغربية.

- اتســمت ســياســة بن ســلمان بفقدان الرؤية الاســتراتيجية، التي تمكنها من فهم متغيرات النظامين الدولي والإقليمي والتعامل معهما، بسـبب افتقاره إلى الخبرة السـياسـية اللازمة لإدارة الحكم، إضـافة إلى عجزه المتكرر عن تحقيق الاتزان بين طموحه الشخصي وبين ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية.

-لم تلتزم السياسة الخارجية السعودية -في عهد بن سلمان- بالمحددات التي وضعتها لنفسها والمتمثلة في "تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية، ومراعاة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والمصالح المشتركة معها، واتخاذ سياسة الحياد بناءً على تعزيز علاقات التعاون مع البلدان الأخرى".

-الخيارات المشبوهة: استهداف محور المقاومة في المنطقة (دول وقوى مقاومة)، ودعم صفقة القرن، والتطبيع العلني مع الكيان الصهيوني، ونشر الفوضى ودعم الحروب الاهلية في المنطقة، والتلاعب بأسعار النفط.

-دور ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الذي صـار يمتلك نفوذاً وتأثيراً كبيرين على محمد بن سـلمان، لدرجة أن الإمارات باتت اليوم -ولأول مرة في تاريخها القصـير نسـبياً- تمتلك تأثيراً كبيراً على السـياسـة الخارجية والداخلية السعودية، وبدل أن تتصدر الرياض قضايا المنطقة تسعى أبو ظبي لأن تصبح اللاعب الرئيسي، مستغلة الرياض كوكيل لانتهاج سياسة خارجية أكثر طموحاً.

-فشل سياسة التحالفات التي انشأتها السعودية بسبب افتقارها الى رؤية واضحة تبقي عليها وتنجحها:

*التحالف العربي في اليمن الذي ضـــم عدداً من الدول العربية، ثم بدأ في التآكل تدريجياً بحيث إنه لم يبقَ من دول التحالف ذاك سوى السعودية والإمارات اللتين باتتا تتقاتلان بشكل غير معلن في اليمن.

*التحالف الإســلامي العســكري لمحاربة الإرهاب" الذي أعلنت الســعودية تأســيســه أواخر عام 2015، بهدف محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، على أن يضم 41 دولة عربية وإسلامية. وقد وُلد ميتاً حتى إن بعض الدول استغربت الزجَّ باسمها ضمن أسماء الدول المشاركة فيه.

*الناتو العربي/ميسا هو اسمٌ لتحالف فاشل آخر، بدأ كفكرة طرحها الرئيس دونالد ترامب عام 2018 بهدف مواجهة إيران في المنطقة، لتعلن السعودية في عام 2019 استضافتها اجتماعا يضم أميركا والإمارات والبحرين والكويت وعُمان وقطر والأردن في إطار التحضير لإطلاق "التحالف"، بينما لم تشارك مصر في الاجتماع رغم دعوتها إليه.

*تحالف البحر الأحمر" هو تحالف من المفترَض أن يكون ذا علاقة وثيقة بحرب اليمن، وخاصة مع ازدياد وتيرة التهديدات التي يشهدها مضيق باب المندب، الرابط بين البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب. كما كان من المفترَض أن يضمن هذا التحالف التنسيق والتشاور بشأن هذا الممر المائي الحيوي، على أن يضم ثماني دول هي السعودية والسودان وجيبوتي والصومال وإريتريا ومصر واليمن والأردن. لكن هذا التحالف أيضاً اتّسم بتناقض دوله واختلاف أولوياتهم وأهدافهم.

* فشل التحالف الرباعي الذي يضم الدول المقاطعة لقطر، وهي السعودية والإمارات والبحرين ومصر؛ وقد أُنشئ التحالف لتنسيق الجهود والاتفاق على سياسات محددة لمواجهة قطر، وقد فشل التحالف في إجبار قطر على الموافقة على تلك الشروط رغم فرض حصارٍ عليها.

أدخل ولي العهد محمد بن سلمان السعودية في حالة من عدم التوازن السياسي، بسبب سياساته القلقة تلك وتحالفاته المضطربة؛ مما تسبب في إغراق البلد في الكثير من النزاعات الإقليمية والدولية، وأدى إلى القتل البطيء لمكانتها الدينية وتأثيرها السياسي، علاوة على خسارتها الكثير من علاقاتها مع دول مجاورة وإقليمية وعالمية.

للاطلاع والاستفادة يمكن الرجوع الى المصادر التالية:

*دراسة خاصة: عقدة وحروب التوريث السعودي

*الفشل السعودي في القيادة داخليًا وخارجيًا

*دراسة: هل انتهت القيادة السعودية؟

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي الامريكي

1-أزمة الديمقراطية الأمريكية

يتابع الأمريكيون بقلق متزايد الارباك الذي يعيشه النظام السياسي الأمريكي:

- إغلاق الحكومة المكلف
- سرقة مقاعد المحكمة العليا
- المساءلة
- تزايد المخاوف بشأن نزاهة الانتخابات
- انتخاب مرشح رئاسي تغاضى عن العنف في التجمعات والتهديد بسجن منافسه، والذي، عمل كرئيس، على تقويض سيادة القانون من خلال تحدي إشراف الكونجرس وإفساد وكالات إنفاذ القانون لحماية حلفائه السياسيين والتحقيق مع خصومه.

*في استطلاع أجرته منظمة بابليك أجندة عام 2019، قال **39 %** من الأمريكيين إنهم يعتقدون أن الديمقراطية الامريكية في أزمة"، بينما قال **42 %** إنها تواجه "تحديات خطيرة"، ويعتقد **15%** فقط إن الديمقراطية الأمريكية "تعمل بشكل جيد."

*تُظهر مؤشرات الديمقراطية العالمية المشهورة - مثل Freedom House و Variety of Democracy و Economist Intelligence Unit تآكلًا للديمقراطية الأمريكية منذ عام 2016. ووفقًا لتصنيف فريدوم هاوس ، فإن الولايات المتحدة الآن أقل ديمقراطية من تشيلي جمهورية التشيك وسلوفينيا وتايوان وأوروغواي - وفي نفس فئة الديمقراطيات الأحدث مثل كرواتيا واليونان ومنغوليا وبنما .

*بدأت المشاكل منذ عام 2016 وتجاوزت فترة رئاسة دونالد ترامب. إن انتخاب ديماغوجي أمر خطير دائمًا، لكنه لا يحكم على بلد ما بالانهيار الديمقراطي. يمكن للمؤسسات القوية أن تقيد القادة الفاسدين أو ذوي العقلية

الاستبدادية. هذا هو بالضبط ما صُمم من أجله دستور الولايات المتحدة. لكن الدساتير في حد ذاتها ليست كافية لحماية الديمقراطية. حتى أكثر الدساتير تصميمًا ببراعة لا تعمل تلقائيًا. اذ يجب تعزيزها بمعايير ديمقراطية قوية غير مكتوبة.

هناك معياران أساسيان ضروريان للديمقراطية: أحدهما هو التسامح المتبادل، أو معيار قبول شرعية المنافسين الحزبيين. هذا يعني أنه بغض النظر عن مدى الاختلاف مع - وحتى عدم الإعجاب - مع الخصوم فجب الاعتراف بأنهم مواطنون صالحون ومخلصون. القاعدة الثانية هي التحمل المؤسسي:

- يعني الامتناع عن ممارسة حقه القانوني. إنه عمل من أعمال ضبط النفس المتعمد - استخدام ناقص للسلطة المتاحة قانونيًا. فالصبر أمر أساسي للديمقراطية.
- ما يستطيع رئيس الولايات المتحدة فعله دستوريًا: أن يعفو عمن يريد، متى شاء، يمكن لأي رئيس يتمتع بأغلبية في الكونغرس حشد المحكمة العليا الأمريكية ببساطة عن طريق تمرير قانون يوسع حجم المحكمة ثم ملء الشواغر الجديدة بالحلفاء.
- ما يمتلكه الكونغرس من سلطة دستورية، حيث يمكنه إغلاق الحكومة برفض تمويلها.
- يمكن لمجلس الشيوخ استخدام حقه في "المشورة والموافقة" لمنع الرئيس من شغل مناصب وزارته أو المحكمة العليا.
- نظرًا لوجود القليل من الاتفاق حول ما يشكل "جرائم وجنح كبيرة"، يمكن لمجلس النواب عزل الرئيس لأي سبب تقريبًا يختاره.
- قد يستغل السياسيين نص الدستور بطرق تسلب روحه: تعبئة المحكمة، وعزل حزبي، وإغلاق الحكومة، والعفو عن الحلفاء الذين يرتكبون جرائم نيابة عن الرئيس، وإعلان حالات الطوارئ الوطنية للتحايل على الكونغرس. كل هذه الإجراءات تتبع نص القانون المكتوب لتخريب روحه. يسمي الباحث القانوني **مارك تو شنت** مثل هذا السلوك "بالكرة الدستورية". إذا قمت بفحص أي ديمقراطية فاشلة، ستجد وفرة من القواعد الدستورية الصعبة: تشمل الأمثلة إسبانيا وألمانيا في الثلاثينيات، وتشيلي في السبعينيات، وهنغاريا المعاصرة وفنزويلا، وتركيا. إن الصبر - الالتزام المشترك من جانب السياسيين

بممارسة صلاحياتهم المؤسسية بضبط النفس - هو ما يمنع الديمقراطيات من الانزلاق إلى دوامة مدمرة من الكرة الصلبة الدستورية.

*لم يكن لدى أمريكا دائمًا حواجز حماية ديمقراطية قوية. لم تكن موجودة في تسعينيات القرن التاسع عشر عندما كادت الحرب المؤسسية بين الفدراليين والجمهوريين أن تدمر الجمهورية قبل أن تتجذر.

* في معظم القرن العشرين، كانت حواجز الحماية الأمريكية صلبة. على الرغم من أن البلاد تعرضت لاعتداءات عرضية على المعايير الديمقراطية (على سبيل المثال، المكارثية في الخمسينيات من القرن الماضي)، فقد انخرط الطرفان على نطاق واسع في التسامح المتبادل والصبر، مما سمح بدوره لنظام الضوابط والتوازنات بالعمل.

*خلال الثلاثة ارباع الأولى من القرن العشرين، لم تكن هناك إجراءات عزل أو حالات ناجحة للتعبئة في المحكمة. كان أعضاء مجلس الشيوخ حكماء في استخدامهم للمماطلة ولحقهم في "المشورة والموافقة" على التعيينات الرئاسية - تمت الموافقة على معظم المرشحين للمحكمة العليا بسهولة، حتى عندما لم يكن حزب الرئيس يسيطر على مجلس الشيوخ. وخارج زمن الحرب، امتنع الرؤساء إلى حد كبير عن التصرف من جانب واحد للتحايل على الكونغرس أو المحاكم.

*على مدى أكثر من قرن، نجح نظام الضوابط والتوازنات الأمريكي لأنه تم تعزيزه بمعايير قوية من التسامح المتبادل والتعاون.

* تم بناء الحواجز الناعمة التي قامت عليها الديمقراطية الأمريكية في القرن العشرين على أساس الإقصاء العنصري وعملت في مجتمع سياسي كان بأغلبية ساحقة من البيض والمسيحيين. أدت الجهود المبذولة لإنشاء ديمقراطية متعددة الأعراق بعد الحرب الأهلية إلى مقاومة عنيفة، خاصة في الجنوب. نظر الديمقراطيون الجنوبيون إلى إعادة الإعمار على أنها تهديد وجودي، واستخدموا كلاً من القاعدة الدستورية والعنف الصريح لمقاومتها. توقف الديمقراطيون عن اعتبار منافسيهم تهديدًا وجوديًا وبدأ حزبان في التعايش السلمي، مما سمح بظهور معايير التسامح المتبادل، ولم تترسخ هذه المعايير إلا بعد إزالة المساواة العرقية من جدول الأعمال، وحصر المجتمع السياسي الأمريكي على البيض.

*تفكك المعايير الديمقراطية الأمريكية على مدى العقود الثلاثة الماضـــية. كانت هناك إشـــارات مبكرة في التسـعينيات، عندما شـجع نيوت غينغريتش زملائه الجمهوريين على اسـتخدام كلمات مثل الخيانة، ومناهضـة العلم، والخائن لوصـف الديمقراطيين. من خلال القيام بذلك، شـجع غينغريتش الجمهوريين على التخلي صراحةً عن التسامح المتبادل. أدت ثورة غينغريتش أيضًا إلى ارتفاع في الكرة الدستورية، بما في ذلك أول إغلاق حكومي رئيسي في عام 1995 ومساءلة رئاسية - الأولى منذ 130 عامًا - في عام 1998.

*تسارع تآكل الأعراف الديمقراطية خلال رئاسة أوباما. القادة الجمهوريون مثل غينغريتش ، سارة بالين ، رودي جوليياني ، مايك هوكابي ، ودونالد ترامب أخبروا أتباعهم أن الرئيس أوباما لا يحب أمريكا وأن أوباما والديمقراطيين لم يكونوا أمريكيين حقيقيين. حتى أن ترامب وآخرين تســاءلوا عما إذا كان الرئيس أوباما مواطنًا أمريكيًا. تلقت هيلاري كلينتون معاملة مماثلة: فقد وصفها ترامب وشخصيات جمهوريّة أخرى بأنها مجرمة. لم يكن هذا يحدث على الهامش السياسي: كانت هذه أفكار طرحها المرشح الجمهوري للرئاسة، وهتف بها - على الهواء مباشرة، على التلفزيون الوطني – امام الحشد في المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري.

*كان هذا تطورًا مقلقًا لأنه عندما يختفي التسامح المتبادل، يبدأ السياسيون في التخلي عن الصبر. عندما ينظر السياسي إلى خصومه الحزبيين على أنهم أعداء، أو كتهديد وجودي، فإنه يميل إلى استخدام أي وسيلة ضرورية لوقفهم. تعامل الجمهوريون في الكونجرس مع إدارة أوباما باعتبارها تهديدًا وجوديًا يجب هزيمته بأي ثمن تقريبًا. أصـــبحت القاعدة الدســـتورية هي القاعدة. كان هناك المزيد من حالات التعطيل خلال الولاية الثانية للرئيس أوباما مقارنة بكل الســـنوات بين الحرب العالمية الأولى والولاية الثانية لرونالد ريغان مجتمعين. أغلق الكونجرس الحكومة مرتين، وفي مرحلة ما دفع البلاد إلى حافة التخلف عن الســـداد. رد الرئيس أوباما بضرـــبة دستورية خاصة به. عندما رفض الكونجرس تمرير إصلاح الهجرة أو تشريعات تغير المناخ، تحايل على الكونجرس ووضع السياسة عبر أوامر تنفيذية. كانت هذه الأفعال قانونية من الناحية الفنية، لكنها انتهكت بوضوح روح الدستور. ربما كان العمل الأكثر تأثيراً في الموقف الدستوري القاسي خلال سنوات أوباما هو رفض مجلس الشيوخ قبول ترشيح الرئيس أوباما لميريك جارلاند للمحكمة العليا.

* الاستقطاب هو القوة الدافعة وراء تآكل المعايير الديمقراطية. على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أصبح الجمهوريون والديمقراطيون يخافون ويكرهون بعضهم البعض.

2-حكومة ذات صلاحيات محدودة

*لا يزيد عمر دستور الولايات المتحدة عن مائتي عام بقليل. لقد نجت من الحرب الأهلية والتوسع الإقليمي من ثلاثة عشر مستعمرة زراعية سابقة إلى حد كبير على الساحل الشرقي إلى دولة صناعية من خمسين ولاية تمتد عبر القارة إلى ألاسكا وهاواي.

*تعرض النظام السياسي الأمريكي لضغوط شديدة في القرن العشرين: الحاجة إلى التعبئة من أجل حربين عالميتين، وكساد الثلاثينيات، وتغير دور الحكومة منذ الحرب العالمية الثانية، وتحدي حركة الحقوق المدنية، والتأثير. حرب فيتنام وصدمة قضية ووترغيت التي أدت إلى استقالة الرئيس ريتشارد نيكسون.

*في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، بدا أن التحديات تتضاعف بسرعة: الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتاغون، والحروب في أفغانستان والعراق، وإعصار كاترينا وعواقبه. ومع ذلك، فإن التحدي الرئيسي للمجتمع الأمريكي يتطور منذ نهاية الحرب في فيتنام. لقد هزت تلك الحرب إيمان الأمريكيين بحتمية التقدم، وفي تفوق نظام حكومتهم. كما أنه وضع نهاية لعصر `` بوتقة الانصهار ''، على افتراض أن جميع الأمريكيين، بغض النظر عن أصلهم، سوف يندمجون مع القيم الأمريكية، ويتبنون اللغة الإنجليزية كلغة أولى، ويوقرون بالضرورة المؤسسات المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة.

*أكثر سمات الدستور الأمريكي لفتًا للانتباه ظاهريًا هي استمراريته واستقراره، والشكل الثابت لهياكله الرئيسية. لكن ضمن هذا الإطار المستقر ظاهريًا، حدثت تغييرات عميقة وهامة في طبيعة وعمل النظام السياسي الأمريكي:

- الطابع المتغير لنظام الفيدرالية
- العلاقة المتقلبة باستمرار بين الكونغرس والرئاسة
- تحوّل نظام الأحزاب السياسية

- ظهور وسائل الإعلام وتأثيرها على النظام السياسي
- الدور المتغير للمحكمة العليا

تؤثر هذه العوامل والعديد من العوامل الأخرى على عمل السياسة في الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين.

3-تعثّر الفيدرالية

الولايات المتحدة هي نظام حكم فيدرالي، حيث لكل خمسين ولاية موقعها الخاص من الاستقلال القانوني والأهمية السياسية، وتتقاسم السلطة والوظائف مع الحكومة المركزية، والتي تسمى "الحكومة الفيدرالية" عندما اجتمعت الولايات الثلاث عشرة الأصلية في عام 1787 لصياغة دستور، كانت ترغب في توحيدها لتكون قادرة على توفير دفاع مشترك ولضمان تنفيذ بعض الأنشطة الأساسية من قبل "حكومة الولايات المتحدة" المستقبلية. لم يرغبوا في فقدان هوياتهم الفردية، أو التخلي عن سلطتهم للسيطرة على تلك الأمور التي تؤثر بشكل مباشر على مواطنيهم. كانت فرجينيا ونيويورك وماساتشوستس وساوث كارولينا فخورة بمجتمعاتها المنفصلة، وبالقدر الكبير من الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به في ظل الحكم البعيد للبرلمان البريطاني. لذلك رفضوا الشكل الخاص للدولة القومية الموحدة التي تأسست في بريطانيا وفرنسا والتي تركزت فيها كل السلطة القانونية، أي "السيادة"، في أيدي الحكومة المركزية. لقد وضعوا السيادة في الدستور، ووزعوا سلطات الحكومة بين الولايات والحكومة الفيدرالية، بحيث لا يتمتع أي من مستويي الحكومة بالسلطة المطلقة، ولا يمكن لأي منهما التحكم في الآخر.

*أخذ النظام السياسي الأمريكي بصيغة مرنة ومتداخلة للفصل بين السلطات. إلا أن آلية تداول السلطة السلمي، تُعتبر من أبرز مظاهر استقرار الحكومة الأمريكية، بمؤسساتها الرسمية الثلاث. آلية التداول السلمي للسلطة، لم يُنص عليها في الدستور صراحةً، بقدر ما تطورت بعرفٍ سياسي، صبغَ الديمقراطيةَ الأمريكية، بتواترٍ نمطيٍ متكرر وسلس.

*لم يحدث في تاريخ الممارسة الديمقراطية الأمريكية أن تلكأت سلطة قائمة، في تسليم السلطة لأخرى قادمة، تنفيذاً لإرادة الناخب الأمريكي. أحياناً قد يُلجأ إلى القضاء في حسم نتيجة الانتخابات، إذا كانت النتيجة متقاربة.. أو ظهرت صعوبات وجيهة في إحصاء بعض الأصوات... لكن لم يحدث أن كان سبب تعطيل آلية التداول السلمي للسلطة، بادعاءات يجرمها القانون، مثل الدفع بتزوير الانتخابات، بقصد التلاعب بنتيجتها.

*لكن ما يتطور هذه الأيام من ممارسات غير مواتية.. وسلوكيات غير مألوفة، تَشِي بإمكانية تعطيل آلية التداول السلمي للسلطة، مختلفةً عن الدستور والعرف، متجاوزة إرادة الناخب الأمريكي، إنما هو تطورٌ خطيرٌ، من شأنه إدخال البلد في نفقٍ مظلمٍ من عدم الاستقرار. المشكلة، هنا، ليست في حدة الخطاب السياسي، بين مرشحي الرئاسة، الذي تجاوز النبرة التقليدية المتعارف عليها، تاريخياً، بل التهديد بعدم الاحتكام لنتيجة الانتخابات والاعتراف بها. لأول مرة في التاريخ، يعلن رئيس يسعى لفترة رئاسية ثانية، إمكانيةَ طعنه في نتيجة الانتخابات قبل إجرائها. هذا التطور السلبي المحتمل، الذي ينال من تاريخ طويل للامتثال لإرادة الناخب والاحتكام لآلية التداول السلمي للسلطة، ولصيغة مدنية الممارسة الديمقراطية وعدم تدخل مؤسسات فرض القانون، خارج نطاق القانون نفسه وحكم القضاء، إنما هو أخطر ما يواجه استقرار النظام السياسي الأمريكي، ويجعله إلى حدٍ كبيرٍ، ينحدرُ إلى مستوياتِ فسادِ الأنظمة المتخلفة، في مجتمعات العالم الثالث.

في استطلاع عام 1960، قال 4٪ من الديمقراطيين و5٪ من الجمهوريين إنهم سيكونون مستائين إذا تزوج طفلهم من شخص من الطرف الآخر. بعد خمسين عامًا ، وجدت دراسة استقصائية أن هذه الأرقام هي 33٪ و 49٪ على التوالي وفقًا لمسح Pew لعام 2016 ، قال 49٪ من الجمهوريين و 55٪ من الديمقراطيين أن الطرف الآخر يجعلهم "خائفين". وآخر حديث أظهرت دراسة أجراها عالما السياسة داني هايز وليليانا ماسون أن حوالي 60 في المائة من الديمقراطيين والجمهوريين قالوا إنهم يعتقدون أن الطرف الآخر يمثل "تهديدًا خطيرًا للولايات المتحدة". لم نشهد هذا النوع من الكراهية الحزبية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ مئة عام.

بعض الاستقطاب طبيعي - بل صحي - للديمقراطية. لكن الاستقطاب الشديد يمكن أن يقتله. كما يُظهر البحث الأخير الذي أجراه عالم السياسة ميلان دبليو سفوليك، "عندما تكون المجتمعات شديدة الاستقطاب، نصبح أكثر استعدادًا لتحمل السلوك غير الديمقراطي من جانبنا. عندما تكون السياسة شديدة الاستقطاب لدرجة أننا ننظر

إلى انتصـار منافسـينا الحزبيين على أنه شيء كارثي أو أبعد من ذلك، نبدأ في تبرير اسـتخدام وسـائل غير عادية - مثل العنف وتزوير الانتخابات والانقلابات - لمنع ذلك". حدثت جميع الانهيارات الديمقراطية الأكثر بروزًا عبر التاريخ تقريبًا (من إسـبانيا وألمانيا في الثلاثينيات إلى تشـيلي في السـبعينيات إلى تايلاند وتركيا وفنزويلا في أوائل القرن الحادي والعشرين) وسط استقطاب شديد. بدأ المنافسون الحزبيون ينظرون إلى بعضهم البعض على أنهم تهديد وجودي اختاروا تقويض الديمقراطية بدلاً من قبول انتصار الطرف الآخر.

4-مصادر الاستقطاب السياسي في أمريكا

*ما تشـهده الولايات المتحدة اليوم ليس اسـتقطابًا تقليديًا ليبراليًا محافظًا. الناس لا يخافون ويكرهون بعضـهم البعض بسبب الضرائب أو سياسة الرعاية الصحية. الانقسامات الحزبية المعاصرة أعمق من ذلك: فهي تتعلق بالهوية العرقية والثقافية، فاستقرار الديمقراطية الأمريكية الحديثة يعتمد، إلى حد كبير، على الإقصاء العنصري. أقيمت معاييرنا الديمقراطية من قبل ومن أجل مجتمع سياسي أغلبيته الساحقة من البيض والمسيحيين - والذي استبعد قسراً ملايين الأمريكيين الأفارقة في الجنوب.

لقد تغير المجتمع الأمريكي بشـكل كبير خلال نصـف القرن الماضي. بسـبب الهجرة على نطاق واسـع والخطوات نحو المسـاواة العرقية، نمت بلادنا على حد سـواء أكثر تنوعًا وأكثر ديمقراطية. أدت هذه التغييرات إلى تآكل كل من الحجم والمكانة الاجتماعية للأغلبية المسيحية البيضاء السابقة في أمريكا.

*جلس الرجال المسـيحيون البيض على قمة الهرم الاجتماعي والاقتصـادي والسـياسي والثقافي في امريكا. شـغلوا الرئاسـة والكونغرس والمحكمة العليا وقصـور المحافظين. كانوا الرؤسـاء التنفيذيين ومذيعي الأخبار ومعظم الشخصيات البارزة والعلمية. ومثلوا كلا الحزبين السياسيين الرئيسيين.

* يشـعر العديد من الرجال المسـيحيين البيض اليوم، أن البلد الذي نشـأوا فيه يتم انتزاعه منهم. بالنسـبة لكثير من الناس، يبدو هذا وكأنه تهديد وجودي. لقد أصـبح هذا التحول الديموغرافي متفجرًا سـياسـياً لأن الاختلافات العرقية والثقافية في أمريكا الآن ترسم بشكل شبه كامل الحزبين الرئيسيين. لم يكن هذا هو الحال في الماضي. في أواخر السبعينيات، كان المسيحيون البيض منقسمين بالتساوي بين الديمقراطيين والجمهوريين.

حدثت ثلاثة تغييرات رئيسية خلال نصف القرن الماضي:

- **أولاً**، أدت حركة الحقوق المدنية إلى هجرة جماعية للبيض الجنوبيين من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، بينما أصبح الأمريكيون الأفارقة - الذين حصلوا على حق التصويت حديثًا في الجنوب - ديمقراطيين بشكل ساحق.
- **ثانيًا**، شهدت الولايات المتحدة موجة هائلة من الهجرة وانتهى الأمر بمعظم هؤلاء المهاجرين في الحزب الديمقراطي.
- **ثالثاً**، بدءاً من رئاسة رونالد ريغان في أوائل الثمانينيات، توافد المسيحيون الإنجيليين البيض على الجمهوريين.

*نتيجة لهذه التغييرات، يمثل الحزبان الرئيسيان في أمريكا الآن أجزاء مختلفة للغاية من المجتمع الأمريكي.

*يمثل الديموقراطيون تحالفا متنوعا يضم ناخبين بيض مدنيين ومتعلمين وأشخاص ملونين. ما يقرب من نصف الناخبين الديمقراطيين من غير البيض. وعلى النقيض من ذلك، يظل الجمهوريون في الأغلب من البيض والمسيحيين وهكذا صنف الأمريكيون أنفسهم في أحزاب تمثل مجتمعات وهويات اجتماعية ورؤى مختلفة جذريًا لما يجب أن تكون عليه أمريكا. يمثل الجمهوريون بشكل متزايد أمريكا المسيحية البيضاء، بينما أصبح الديمقراطيون يمثلون أي كل الأصناف والاعراق الاخرى. هذا هو الانقسام الذي يكمن وراء الاستقطاب العميق في أمريكا.

*تتطلب الديمقراطية أن تعرف الأحزاب كيف تخسر. يجب أن يكون السياسيون الذين يخسرون الانتخابات على استعداد لقبول الهزيمة والعودة إلى ديارهم والاستعداد للعب مرة أخرى في اليوم التالي. بدون قاعدة الخسارة هذه، لن تستمر الديمقراطية.

لكن لكي تقبل الأطراف بالخسارة، يجب أن يكون هناك شرطان:

- **أولاً،** يجب أن يشعروا بالأمان من أن الخسارة اليوم لن تؤدي إلى عواقب وخيمة.
- **ثانيًا،** يجب أن يعتقدوا أن لديهم فرصة معقولة للفوز مرة أخرى في المستقبل. عندما يخشى قادة الأحزاب من عدم تمكنهم من الفوز في الانتخابات المستقبلية، أو أن الهزيمة تشكل تهديدًا وجوديًا (لأنفسهم أو لناخبيهم)، تزداد المخاطر. فآفاقهم الزمنية تختصر. إنهم يلقون الريح غدًا ويسعون للفوز بأي ثمن اليوم. بعبارة أخرى، يقود اليأس السياسيين إلى لعب دور قذر.

5-استمرار التراجع الديمقراطي

*تعرض إدارة ترامب الديمقراطية الأمريكية للخطر مثل أي إدارة أخرى في التاريخ الأمريكي الحديث. نرى ثلاثة تهديدات محتملة: التراجع الديمقراطي المستمر، والانزلاق إلى الاختلال الوظيفي، وحكم الأقليات.

*لقد هاجم ترامب وسائل الإعلام، وهاجم الكونجرس، وسعى للتدخل الأجنبي في الانتخابات. ومثل الحكام المستبدين في المجر وروسيا وتركيا، سعى إلى نشر آلية الحكومة لتحقيق أهداف شخصية وحزبية وحتى غير ديمقراطية. في عصر جائحة كورونا، فإن الخوف من استخدام إدارة ترامب بشكل صادم لخدمة البريد الأمريكية لجعل التصويت أكثر صعوبة وتشكيل نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2020 هو أحدث مثال على هذه الظاهرة. في جميع أنحاء الحكومة، يتعرض المسؤولون عن إنفاذ القانون، والاستخبارات الوطنية، والدفاع، وأمن الانتخابات، والتعداد، والصحة العامة، وحتى التنبؤ بالطقس لضغوط للعمل من أجل المنفعة الشخصية والسياسية للرئيس - وضد منتقديه وخصومه. أولئك الذين يرفضون - بمن فيهم المفتشون العامون المسؤولون عن مراقبة الوكالات الحكومية بشكل مستقل - يتم طردهم واستبدالهم بالموالين لترامب.

*هذه هي الطريقة التي تُبنى بها الأنظمة الاستبدادية: يحول القادة مؤسسات إنفاذ القانون والاستخبارات وغيرها من المؤسسات إلى أسلحة حزبية يستخدمونها لحماية أنفسهم من التحقيق. عندما يعمل الحكام لصالح شاغل الوظيفة، فإن ساحة اللعب السياسية تنحرف حتماً، مما يقوض المنافسة الديمقراطية.

لقد سهل الحزب الجمهوري التراجع الديمقراطي، الذي تنازل مرارًا عن العرش في مواجهة انتهاكات الرئيس ترامب للنظام الدستوري. في عام 2017، كان هناك توقع بأن ينفصل فصيل من الحزب الجمهوري - وخاصة في

مجلس الشـــيوخ الأمريكي - عن الرئيس ترامب، مما يســـاعد على منع أو ردع انتهاكاته الكبيرة. في ســـياق الاســـتقطاب الشـــديد، رأى الجمهوريون الذين واجهوا القاعدة المتطرفة للحزب، مثل جيف فليك، أن حياتهم الســـياســـية تنحرف عن مســـارها. غير راغبين في المخاطرة بحياتهم المهنية للدفاع عن الديمقراطية، تنازل الجمهوريون في مجلسي النواب والشيوخ عن العرش، مما قوض الدور الدستوري للكونغرس باعتباره رقابة على السلطة التنفيذية وعرّض نظام فصل السلطات للخطر. لم يتضح تآكل الضوابط والتوازنات في أي مكان أكثر من فشل عملية الإقالة 2019-2020. أعلن الجمهوريون في مجلس الشيوخ منذ البداية أنهم سيبرئون الرئيس بغض النظر عن الدليل على ارتكاب خطأ. كان الاســـتقطاب متطرفًا لدرجة أنه كان من المهم بالنســـبة للجمهوريين هزيمة الديمقراطيين من كبح جماح رئيس يهدد المؤســـســـات الديمقراطية. أصـــبحت عملية الإقالة، وهي أقوى فحص دستوري على إساءة تنفيذ السلطة التنفيذية.

على الرغم من أن تهديد التحول الاستبدادي حقيقي، لا تزال هناك مصادر مهمة للصمود الديمقراطي. تختلف الولايات المتحدة عن المجر وروسيا وتركيا وفنزويلا وغيرها من حالات التراجع الأخيرة في نواحٍ مهمة.

- أولاً، المؤسسات الامريكية أقوى. تظل المحاكم مستقلة وقوية. الفيدرالية لا تزال قوية. وداخل كل وكالة حاول البيت الأبيض تطهيرها وتقييدها وتسييسها، قاوم الموظفون المدنيون المحترفون الملتزمين بشدة. قد يخسرون في نهاية المطاف معارك سياسية معينة، لكن مقاومتهم تبطئ من تآكل الديمقراطية.
- ثانيا، أنه في حين أن الحكام المســتبدين في روســيا والمجر وتركيا وفنزويلا قادوا معارضــة ضــعيفة، فإن أمريكا لديها معارضة جيدة التنظيم وممولة بشكل جيد وقابلة للحياة انتخابيًا. لا تشمل هذه المعارضة الحزب الديمقراطي فحســب، بل تشــمل أيضًــا النقابات ومجموعة واســعة من الجماعات الناشــطة، الجديدة والقديمة، التي نظمت معارضــة لســياســات الإدارة الحالية منذ اليوم الذي تولى فيه ترامب منصبه.

تجلت قوة المعارضــة الأمريكية في انتخابات التجديد النصــفي لعام 2018، عندما فاز الديمقراطيون بالســيطرة على مجلس النواب، وجعلت هزيمة ترامب في نوفمبر 2020 احتمالًا حقيقيًا. مع خســارة ترامب للرئاســيات فسوف يتضاءل التهديد المباشر بالانزلاق إلى الاستبداد.

- **الانحدار إلى الخلل الوظيفي**

* إن نظام الضوابط والتوازنات الأمريكي، الذي غالبًا ما يجلب حكومة منقسمة، لا يعمل إلا بدرجة من التسامح المتبادل والصبر. عندما يؤدي الاستقطاب إلى تآكل هذه المعايير وتشجيع الكرة الدستورية، يمكن أن تنحدر الحكومة المنقسمة بسهولة إلى نوع من الحرب المؤسسية الدائمة - مما يترك الحكومة الفيدرالية غير قادرة على القيام بالعمل الأساسي للحكم.

*في العام الأول من الحكومة المنقسمة في عهد الرئيس ترامب، شهد الأمريكيون أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة، وحالة طوارئ وطنية ملفقة تهدف إلى تحدي الكونجرس علنًا، وعملية عزل استهزأ فيها البيت الأبيض بمذكرات الاستدعاء وغيرها من آليات إشراف الكونغرس.

*انحدار أمريكا إلى الخلل الديمقراطي يمنع الحكومات من التعامل مع أهم المشاكل التي تواجه المجتمع الامريكي - من الهجرة إلى تغير المناخ إلى الرعاية الصحية. إن استجابة أمريكا الفاشلة والبطيئة الحركة لوباء كورونا ليست سوى أحدث وأخطر الاعراض المرضية في النظام السياسي بسبب الاستقطاب.

*لا يقتصر الاختلال الوظيفي على مجرد إعاقة أداء الحكومة، كما يمكن أن يقوض ثقة الجمهور في الديمقراطية. عندما تفشل الحكومات باستمرار في الاستجابة لمشاكل المواطنين الأكثر إلحاحًا، يفقد المواطنون الثقة في النظام. هناك تآكل للثقة في أمريكا اليوم.

*عندما تفقد المجتمعات الثقة في قدرة حكوماتها على حل مشاكلها، فإنها تصبح عرضة للغوغائيين أو الغرباء السياسيين الذين يعدون بـ "إنجاز الأمور" بوسائل أخرى - عادة ما تكون استبدادية.

- **حكم الأقلية**

هذا التهديد الأخير للديمقراطية الامريكية الأقل وضوحًا، لكنه قد يكون الأكثر ضررًا على الإطلاق:

*تولى آخر رئيسين جمهوريين المنصب على الرغم من خسارتهما في التصويت الشعبي - ويمكن أن يحدث ذلك بسهولة مرة أخرى.

*فاز الديمقراطيون بسهولة في التصويت العام في انتخابات مجلس الشيوخ لعامي 2016 و 2018 - ومع ذلك لا يزال الجمهوريون يسيطرون على مجلس الشيوخ.

*في عام 2017 ، أصبح نيل غورسوش أول قاضٍ في المحكمة العليا في التاريخ يتم تعيينه من قبل رئيس خسر التصويت الشعبي ، ثم أكده أعضاء مجلس الشيوخ الذين مثلوا أقل من نصف البلاد. بعد عام، صعد بريت كافانو إلى المحكمة بالطريقة نفسها تمامًا، وخلق أغلبية محكمة محافظة ذات أصول أقلية بالتأكيد.

* في شباط (فبراير) 2020، جاء أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 52 عضوا الذين صوتوا لتبرئة الرئيس ترامب من ولايات يقل تمثيلها عن 18 مليون أميركي عن الـ 48 عضوا في مجلس الشيوخ الذين صوتوا للإدانة.

*تقدم هذه الأمثلة لمحة عن الحياة في ظل حكم الأقلية الحزبية.

* تآمر الدستور والجغرافيا الانتخابية، عن غير قصد، لصالح الحزب الجمهوري.

* حكم الأقلية له تاريخ عميق في أمريكا. أنشأ الإباء المؤسسون نظامًا دستوريًا كان منحازًا إلى الدول الصغيرة (أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة). ولكن بمرور الوقت، تطور هذا التحيز المبكر للدولة الصغيرة إلى تمثيل مفرط هائل للدول الريفية، مما أثر على ثلاث مؤسسات هامة معادية للأغلبية:

- الهيئة الانتخابية منحازة قليلاً تجاه الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
- مجلس الشيوخ الأمريكي منحاز بشدة للولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
- لأن مجلس الشيوخ يجب أن يوافق على ترشيحات المحكمة العليا، فإن المحكمة العليا أيضًا منحازة إلى حد ما تجاه الولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
- الاتجاهات السكانية - التهجير التدريجي للسكان في المناطق الريفية - يؤدي إلى تفاقم المشكلة. في غضون 20 عامًا، سيعيش 70 %من سكان الولايات المتحدة في 16 ولاية، مما يعني أن 30 % من سكان الولايات المتحدة سوف يسيطرون على 68 % من مجلس الشيوخ.

*مشكلة انقسام الأحزاب الامريكية على أسس حضرية وريفية:

- اليوم، يتركز الناخبون الديمقراطيون في المراكز الحضرية الكبرى.
- يتمركز الجمهوريون بشـــكل متزايد في مناطق قليلة الســـكان. وهذا يعطي الحزب الجمهوري ميزة منهجية ومتنامية في الهيئة الانتخابية ومجلس الشيوخ والمحكمة العليا.

-بغض النظر عن نتيجة الانتخابات الرئاســـية، يمكن أن يتجه الأمريكيون إلى فترة حكم الأقلية الحزبية حيث تســـعى الحكومات المنتخبة من قبل أقلية من الأمريكيين إلى قلب الســـاحة تحت حماية مجلس الشـــيوخ والمحكمة العليا..

- **إعادة النظر في الهيئة الانتخابية**

الهيئة الانتخابية هي الملحق الدســـتوري، وهي جهاز رجعي توقف عن أداء أي وظيفة قيمة ويمكن أن تخلق فقط مشاكل للجسد السياسي. إنه جزء غير محبوب من الدستور. سألت القاضية روث بادر جينسبيرغ مؤخرًا عن الخلل في الدستور الذي ترغب في تغييره، فأجابت بسرعة، "الهيئة الانتخابية - أود أن أراها ملغية".

لم يُجر أي اســتطلاع على مدار الســبعين عامًا الماضــية للتأكد ان كانت غالبية الأمريكيين يؤيدونها. فقط تقريبًا ثلث الذين شــملهم الاســتطلاع في 2019 "يفضــلون الاحتفاظ بها".لن يأتي أي شــخص مكلف بصــياغة نظام للانتخابات الرئاسية اليوم بأي شيء مختلف عن الهيئة الانتخابية. لم يفكر الفقهاء الأمريكيون، الذين لعبوا دورًا أساسيًا في صياغة دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا واليابان في فرض واحدة على تلك الديمقراطيات الوليدة. ولم تســع أي من الديمقراطيات الجديدة التي نشــأت بعد تفكك الاتحاد الســوفياتي إلى محاكاة النظام الانتخابي الأمريكي. لسبب وجيه: بحسب لورنس دوغلاس في كتابه "**هل سيذهب؟ ترامب وانهيار الانتخابات الوشـيكة عام 2020** " نحن الديمقراطية الوحيدة من بين الديمقراطيات في العالم التي لديها نظام انتخاب رئاسي يمكنه اختيار الخاسر في التصويت الشعبي ووضعه في أعلى منصب سياسي في البلاد". وقد حدث بالفعل مرتين في هذا القرن - الأول في عام 2000، عندما حصــل آل جور على نصــف مليون صــوت أكثر من جورج دبليو بوش، ومرة أخرى في عام 2016.

هذه القدرة على الإخفاق ليست سوى واحدة من مشاكل الهيئة الانتخابية العديدة. إذا كانت الفضيلة الأولى للنظام الانتخابي هي شفافية عملياته، فيجب الحكم على الهيئة الانتخابية بأنها فاشلة. معظم الأمريكيين لديهم معرفة مبهمة فقط عن كيفية عملها. إنّ النظام الغامض بالنسبة لمستخدميه يحتاج إلى التغيير.

*يكاد يكون من المستحيل التخلص من الهيئة الانتخابية. إن تعديلها أو إلغائها يتطلب تعديلًا دستوريًا وعملية تعديل الدستور لا تقل خللاً عن الهيئة الانتخابية نفسها. خلص العلماء إلى أن تعديل الدستور الأمريكي ربما يكون أصعب تعديل من بين جميع الدساتير المعمول بها حاليًا في العالم. هناك أسباب وجيهة تجعل من الصعب تغيير الدستور - إذا تم تعديله بسهولة، فلن يختلف عن جزء من التشريع العادي. وفي حالة الهيئة الانتخابية، التي تمنح سلطة غير متكافئة لتلك الدول الأصغر تحديدًا التي يتعين عليها التصديق على إلغائها، فإن فرصة الإلغاء تكاد تكون معدومة. وهذا هو السبب في أن أولئك الذين يسعون إلى تغيير النظام يتبعون الآن عمليات تشريعية نهائية. تقوم حاليًا ثماني وأربعون ولاية بتسليم جميع أصواتها الانتخابية إلى الفائز في التصويت الشعبي للولاية. ولاية **ماين ونبراسكا** هما الولايتان الوحيدتان اللتان تتمتعان بنظام مختلف - حيث تمنحان أصواتهما الانتخابية ليس بناءً على المنافسة على مستوى الولاية ولكن بناءً على النتائج داخل دوائرهم الانتخابية. يعتبر المدافعون عن منح الأصوات الانتخابية بناءً على الفائز في الدائرة بدلاً من الفائز في الولاية بأن هذا سيجعل النظام الانتخابي الرئاسي الأمريكي أكثر ديمقراطية. الامر غير بسيط:

- **أولاً،** من الصعب إقناع الولايات بالتوقيع على مخطط الدوائر، لأنه يقلل من أهمية أصواتهم الانتخابية.
- **ثانيًا،** في حين أن خطة المنطقة قد تكون جذابة إذا تم رسم الدوائر الانتخابية في الكونغرس وفقًا لخطوط ديمقراطية متماسكة، إلا أنها ليست كذلك. لقد أدى التلاعب الحزبي المفرط إلى تشويه قدرة دوائر الكونجرس على أن تعكس بدقة حقائق دعم الحزب في أمريكا.

*أكثر الجهود إثارة للاهتمام في جولة نهائية حول الهيئة الانتخابية هي مبادرة الميثاق الوطني للتصويت الشعبي بين الولايات (NPVIC)، حيث تتعهد الولايات بأصواتها الانتخابية للفائز بالأصوات الشعبية الوطنية بدلاً من الفائز في تصويت الولاية. إذا وقعت الدول التي تسيطر على أغلبية أصوات الهيئة الانتخابية على المبادرة،

فسيتم تعديل النظام الحالي بشكل فعال - وحتى الآن، جمعت المبادرة 196 صوتًا انتخابيًا، مما يجعلها قريبة جدًا من 270 صوتًا يمثلون أغلبية انتخابية. لكن NPVIC يمثل مشكلة من عدة نواحٍ:

- سيتطلب تأمين الأصوات المتبقية أن تقوم الدول المتأرجحة الكلاسيكية بالتوقيع، وبالتحديد تلك الدول الأكثر استفادة من الدور الضخم الذي تلعبه في ظل النظام الحالي.
- ستدعو الخطة بالتأكيد الطعن الدستوري.
- هناك مسألة حساسة تتعلق بفرض الامتثال. فمثلا في منافسة وطنية شديدة حيث ذهب التصويت الشعبي في ولاية بحسب الميثاق الوطني للتصويت الشعبي إلى الخاسر في التصويت الوطني. يتم التحكم في المجلس التشريعي للولاية من قبل حزب الخاسر، وتكون نتيجة الانتخابات الوطنية متقاربة لدرجة أنه إذا خرجت الدولة عن الميثاق وأدلت بأصواتها الانتخابية وفقًا لنتائج الولاية الخاصة بها، فإن الخاسر سيفوز ويصبح رئيسًا. في مثل هذه الحالة، سيكون إغراء الانشقاق ساحقًا.

*عيب اخر في النظام الرئاسي الأمريكي: إن نظام الفائز يحصل على كل شيء، سواء على مستوى المقاطعة أو الولاية أو المستوى الوطني، يجعل من المستحيل فعليًا على الأطراف الثالثة الفوز في السباق الرئاسي. يمكن مناقشة ما إذا كان هذا أمرًا جيدًا أو سيئًا. في الوقت نفسه، يسمح النظام لمرشحي الطرف الثالث بلعب تأثير المفسد. وهذا أمر سيء بالتأكيد. مثل الدور الذي لعبه رالف نادر في انتخابات عام 2000. لو لم يكن نادر في السباق، لكان جور سيحمل فلوريدا بسهولة - وهذا يعني عدم وجود فوضى معلقة، ولا بوش ضد جور، ويمكن القول بعدم وجود حرب على العراق. من خلال السماح لمرشحي الطرف الثالث بالعمل فقط كمفسدين - أي عن طريق تجريد الأصوات من المرشح الأكثر شعبية - يسمح النظام لأمثال جورج دبليو بوش بالظهور كفائز بالأكثرية في ولاية يعارضه فيها معظم الناخبين.

*من المسلم به أن الهيئة الانتخابية لها مدافعون عنها. من خلال تمكين الولايات، وليس الشعب، من انتخاب الرئيس، يُقال إن هذا الامر يعزز الفيدرالية - وهو المبدأ الذي ترتكز عليه بنية الدستور، الذي يوزع السلطة بين الولايات وواشنطن. يقال أيضًا أن الهيئة الانتخابية تعمل ضد النزعة الإقليمية، من خلال ضمان عدم تمكن المرشح من الاستيلاء على البيت الأبيض ببساطة من خلال مناشدة الأغلبية العظمى على السواحل، على سبيل

المثال. تكمن مشـــكلة هذه الدفاعات في أنها لا علاقة لها بالأســـاس المنطقي الأصـــلي للنظام، بل تتخذ شـــكل تبريرات لاحقة لآلية فقدت منذ زمن بعيد منطقها المتحرك.

لمزيد من الاطلاع يمكن الاستفادة من المصادر التالية:

*مترجم: الفائز في الانتخابات الأمريكي: الاستقطاب

*ورقة علمية: تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية والإسرائيلية

*الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم

الاختلالات البنيوية في النظام السياسي الاسرائيلي

اعتادت إسرائيل الترويج لوجودها في بيئة إقليمية مضطربة، مليئة بالتهديدات تفرض عليها إعلاء قيمة الأمن؛ الأمر الذي دفع كثيرًا من الأدبيات إلى وصفها بدولة تعاني من "العُصاب الأمني"، وكانت هذه التهديدات مبررًا كافيًا لسياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي في أغلب الحالات. لكن المرحلة الحالية تشهد اختلافًا في هذا النهج الإسرائيلي، فقد تسبب المحيط الإقليمي ببعديه العربي والشرق أوسطي، في تحقيق حالة من استقرار البيئة الأمنية الخارجية المحيطة بإسرائيل نسبيًّا؛ نتيجة العديد من الصراعات والأزمات والتحديات الداخلية التي ينخرط فيها أغلب القوى الفاعلة إقليميًّا. وفي عدة أوساط إسرائيلية اعتُبرت هذه الحالة من الاستقرار نجاحًا سياسيًّا وأمنيًّا لحكومة "بنيامين نتنياهو" المستمر في رئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ 2009.

وفي المقابل، شهدت الأوضاع الداخلية في إسرائيل اضطرابات سياسية متصاعدة نتيجة لحالة التهميش والاستبعاد لبعض المكونات المجتمعية وتصاعد الاستقطاب السياسي والانقسامات الحزبية وهو ما أدى لإخفاق نتنياهو في تشكيل حكومته الخامسة بعد تشدد الأحزاب اليمينية في فرض شروطها مما أدى للدعوة لانتخابات مبكرة في سبتمبر 2019 بالإضافة إلى تصاعد الاتهامات بالفساد لنتنياهو والدوائر المحيطة به.

1-هشاشة المجتمع الاسرائيلي

*يعيش المجتمع الإسرائيلي في الوقت الراهن حالة انتقالية معقّدة من الحذر والشـــك، بســـبب ما يعانيه من تفاعلات وصراعات داخليّة، على أكثر من صـعيد، تجاوزت حدود الخلاف، حول القضـايا الجوهريّة المزمنة مثل العلاقة بين الدين والدولة وطبيعة الانتماء الحضاري ومعنى الخصوصية اليهوديّة وطبيعة الأولويّات الاجتماعية والاقتصادية، لتصل إلى المداخل الرئيسة للعلاقات مع المحيط العربي والإسلامي القريب والبعيد سلماً أو حرباً وضمن أيّة شروط جيو سياسية وجيو اقتصادية.

*إسرائيل لا يمكنها أن تكون دولة طبيعيّة, لأنها عندما وجدت أن باستطاعتها فعلاً التوصّل إلى علاقات سلام مع محيطها, رفضـــت ذلك وبدأت تبحث عن أســـباب لنزاعات جديدة توفّر لمجتمعها فرصـــة لإعادة ترميم لحمته

ووحدته الداخلية من خلال التقوقع حول الذات والتحصّن ضمن الغيتو العسكري المدجج بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

*مظهر من مظاهر أزمة النّظام الصـــهيوني في إسرائيل وهو أن الكيان عبارة عن مجتمعات فيديرالية كلّ واحدة منها لها طابعها الداخلي ووجهة نظرها وميولاتها وخياراتها المختلفة عن الأخرى وغير المتجانسة.

2-عدم وجود دستور

*تعدّ مسـألة وضـع دسـتور في إسرائيل من أكثر المسـائل التي اختلفت ولا تزال تختلف حولها آراء العديد من الأطراف الحزبيّة والسياسيّة والعقائديّة، ولهذا لا يمكن النظر إليها في إطار صراع العلمانيين والمتديّنين فحسب. فلقد كان لهذا الخلاف جذور داخل الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة المنشودة.

*كان زعيم الحركة الصهيونية، تيودور هرتسل، يرى أن على الحركة الصهيونية أن تكلّف لجنة من رجال القانون لصياغة "أفضل دستور عصري ممكن، بشرط أن يكون ذا طبيعة مرنة ومعتدلة.

*انقسمت القوى السياسية في إسرائيل ما بين مؤيّد ومعارض لوضع دستور وكان لكلّ فريق حجمه وانسانيده، كانت الأحزاب المؤيّدة ترى أن الدستور المكتوب يشكّل الإرادة المثلى والفعّالة للحيلولة دون استبداد الأغلبيّة في البرلمان الكنيسـت في مواجهة الأقليّة، كما وأنه الأداة الكفيلة بصـيانة الحريّات العامّة للأفراد ويحقّق الوحدة والتماسـك في المجتمع ويعتبر الأداة الفضـلى لتحديد السـياسـة التربوية والتعليمية. أمّا الفريق المناهض لوضـع دســتور وهو الفريق الأغلب والأقوى ومن ضـــمنه دائماً الأحزاب الدينية التي رأت أن التوراة يجب أن تكون دستور هذه الدولة وأنه على هذه الدولة مهام يجب القيام بها ومن أهمّها تجميع يهود العالم في الكيان العبري والعمل على استيعابهم وتوفير الأمن العسكري والاقتصادي فيه.

*وضـــع الدســـتور يعني تقييد حرية الدولة فيما يتعلّق برقعة الأرض التي تحتلّها، ويعني الحد من قدرة السياسيين على التلاعب في مجال عمليات التهويد والاستيلاء على أراضي وممتلكات أصحاب الأرض الشرعيين من العرب الفلسطينيين.

*وضـع الدسـتور قد يؤدّي إلى وضـع قيود على دور المؤسّـسـة العسـكرية الإسرائيلية التي تقوم بالدور الأبرز في تنفيذ استراتيجيات السياسة الخارجية.

3- أزمة الأيديولوجيا الصهيونية

*لم تتعرّض الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة بعد بلفور لتوجّه الدولة الأيديولوجي، إذ يبدو أن الصهاينة كانوا واعين لحقائق الموقف في فلسطين، ولصعوبات الاستيطان، كما لم يكن توجّه الدولة الصهيونية يعنيهم من قريب أو من بعيد ما دامت تؤدّي الأغراض المطلوبة منها.

*يصعب الحديث عن يمين أو يسار داخل الحركة الصهيونية, فمن الناحية البنيوية يتّفق الجميع على الحد الأدنى.

أزمة الايديولوجيا تظهر أيضاً في الصراع بين المتدينين والعلمانيين في داخل الكيان.

* شرذمة في الهويات الدينية والقومية والسياسية في داخل الكيان.

* تراخي قبضة الصهيونية التي لم يعد بإمكانها احتواء التناقضات الداخلية المستشرية، إلى حدّ التصريح بالحديث عن مرحلة ما بعد الصهيونية وعن ضرورة تبنّي هويّة إسرائيلية فقط، وعن ضرورة تحوّل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية عادية.

* تغيّرت وتفتّتت الصورة الأسطورة المأمولة لتحلّ محلّها صور أخرى عديدة لكلٍّ منها شرعيتها... بين اليهودي والعربي، والمتشدّدين دينياً (الحريديم) والقوميين الدينيين (غوش ايمونيم) والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممّن تمتدّ جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والأشكنازيم والمهاجرين الروس والأثيوبيين (الفلاشا) وغيرهم.

*أدّى التفتت للصيغة الإسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة، ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية.

* تؤهّل الانشقاقات لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بالأقليات العرقية التي تعاني من التمييز العنصري والاقصاء داخليا (الأقلية الاثيوبية مثلا).

*الصراع السياسي القائم بين الحكومة والكنيست ومعضلة قانون الانتخاب الإسرائيلي.

*معضلة قانون الانتخاب الإسرائيلي انه أنشأ قاعدة معقدة تتمثل في رئيس وزراء أقوى وكنيست أضعف أو العكس.

*مؤيدو قانون الانتخاب من اليمين واليســـار، كانوا طالبوا باختيار مباشر لرئيس الوزراء من أجل زيادة قوّة واستقرار الحكومة، في نظام سياسي يشهد تشرذماً سياسياً، ومن أجل تقليص قدرة الأحزاب الصغيرة على المناورة والتأثير على القرارات الكبيرة، ولضمان زيادة ثقة الشعب بقيادته. إلاّ أنه تبيّن فشل هذا الإجراء في حلّ المعضلة البنيوية، وتبيّن أنّ تطبيق القانون الجديد من شــأنه أن يعادل ما بين قوّة الســلطتين التشــريعية (الكنيســت) والتنفيذية (الحكومة) عن طريق تقليص قدرة الكنيست لصالح الحكومة، بحيث أن نجاح المعارضة في السيطرة على الكنيست من شأنه أن يؤدّي إلى أحد أمرين:

- زيادة تعلّق الحكومة بالأحزاب الصـــغيرة وبالتالي زيادة نفوذ هذه الأحزاب بدلاً من تقليصـــه والحدّ منه.

-عدم قدرة الحكومة على تمرير اقتراحاتها وســـياســـاتها في الكنيســـت وبالتالي عجزها عن تنفيذ خطتها واستراتيجيتها.

*على الصعيد ذاته شكّل انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر إضعافاً لدور بقيّة أعضاء الحكومة، ممّا أدّى عملياً إلى تحويل الوزراء إلى مجرّد مدراء مكاتب وحرّاس وزارات أكثر منهم صنّاع قرار سياسي.

*الفشل السياسي وتراكمات الحكومات السابقة: كما الحال في كل القضايا والتحديات، يجري التوظيف السياسي لأزمة كورونا في كل الاتجاهات؛ فمن جهة، يحاول نتنياهو اســتغلال تفاقم الوضــع الصــحي لفرض حالة طوارئ تمنع التظاهرات ضـــده، ومن جهة مقابلة، تتصـــاعد الانتقادات التي تحمّل الحكومة، وعلى رأســـها نتنياهو، مســؤولية الفشــل في مكافحة «كورونا». وفي هذا الاتجاه، تتوالى المواقف المحذرة من تداعيات الفشــل المدوي للحكومة بشأن الفيروس، الأمر الذي قارنه العديد من الخبراء المختصين بفشل إسرائيل في توقّع «حرب تشرين» والاستعداد لها.

4-مشكلات النظام الديمقراطي:

*اعتادت إسرائيل على الترويج لمقولة أنها "واحة الديمقراطية" في المنطقة، بيد أنه مع طول الفترة التي يحكم بها اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه تكتل الليكود بزعامة "نتنياهو" (صاحب أطول فترة في رئاسة الوزراء لإسرائيل) فإن هذا دفع الحكومات اليمينية لبناء بعض السياسات التي قد تهدد هذا النموذج من وجهة نظر الإسرائيليين أنفسهم، ومنها: قانون القومية، واستمرار حالة الطوارئ، والتدخل في عمل السلطة القضائية.

*هناك حالة من الانقسام السياسي الواضح داخل إسرائيل بدأت من نتائج الانتخابات السابقة التي أُجريت في أبريل 2019، والتي فاز بها تكتل الليكود بصعوبة، وعجز رئيس الحكومة الفائز في الانتخابات "نتنياهو" عن تشكيل ائتلاف حكومي حينها، الأمر الذي اضطر الكنيست لحل نفسه بنفسه والدعوة لانتخابات جديدة في سبتمبر المقبل. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من التحديات التي من المتوقع أن تشهدها الانتخابات المقبلة: غلبة "الشخصنة"، وصعود القومية، وتشدد الأحزاب الدينية.

5-إسرائيل لا تمتلك إمكانية التخطيط القومي

* الكيان الائتلافي لجميع الحكومات الإسرائيلية يعرقل أيّ جهد للوصول إلى تخطيط قومي حقيقي، لأنّ كلّ وزير يتمتّع باستقلال كبير في إدارة وزارته، الأمر الذي خلق ما يشبه الإقطاع في الإدارة الإسرائيلية.

*التفكّك الأيديولوجي وفقدان الواقعية السياسية التي كانت سرّ قوّة حزب العمل في الماضي قد أدّيا إلى تداعي الحزب وسقوطه.

*الأزمات الحكومية اليومية التي تعيشها إسرائيل منذ انتخابات شهر أيار 1996, إنّما تشكّل انعكاسا مباشراً لهذا الوضع الذي يحمل في طيّاته المزيد من التدهور، حيث بالإضافة إلى تفتت الكنيست وشرذمته، سيحصل تراجع دراماتيكي في تمثيل الأحزاب التي لها مصالح "وطنية" وليس فقط مصالح خاصة.

*تعطيل القدرة على تكوين رؤية مســـتقبلية موحّدة، وإلى إضـــعاف أو إلغاء نظام التوازن والمراقبة الذي من المفترض بالحزبين الكبيرين أن يشكّلاه في إطار نظام برلماني سليم.

6- صعوبة التغيير مع كيان تحكمه العنصرية المسلّحة

*المفارقة التي تواجهها إسرائيل في المرحلة الراهنة من وجودها بعد أكثر من خمســين ســنة من التخبّط والتيه, تكمن في أنها في الوقت الذي تعاني فيه من التمزّق والشرذمة, تجد نفسها في أمس الحاجة إلى الاستقرار والتطوّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني, خاصة بعد أن أصبح أكثر من 56% من سكانها اليهود من مواليدها, الأمر الذي بات يطلب منها بإلحاح حســم التســاؤلات المطروحة عليها لجهة تعريف هويّتها وتحديد رقعة

انتشارها الجيو سيا سية والديموغرافية, وبالتالي التحوّل من دولة ليهود العالم إلى دولة لذاتها ولبنيتها, ومن دولة وظيفية استعمارية, إلى دولة شرق أوسطية عادية.

*الكيان الصـــهيوني غارق في إشـــكاليات ومشـــاكل الطابع التاريخي والســـياسي الملتبس لقيامه من حيث كونه مجتمعا استيطانيا احتلاليا بفعل عوامل القوّة والهيمنة والمساعدة الخارجية.

*يعيش الكيان الصـهيوني حالة حادّة من التوتّر والاسـتقطاب الشـديد ما بين مسـتوجبات التسـوية ومتطلّبات طبيعة الدولة (هل هي يهودية أم إسرائيلية؟ هل هي دينية أم علمانية؟)، وعلى هذا الأســـاس يتبلور تيّاران أســـاســـيان: الأوّل ويضـــمّ حركة العلمانيين ورجال الأعمال والمثقّفين وهو تيار يمهّد الطريق نحو إجراء مراجعة للصـــهيونية التقليدية، والثاني يضـــمّ الأحزاب القومية اليمينية الشـــوفينية بزعامة الليكود والذي يرى أن مجرّد المراجعة ولو محدودة للصـهيونية يشـكّل خطراً على وجود إسرائيل بالذات، هو يدعو بالتالي إلى تجديد وإحياء الصهيونية. وقد عمل هذا التيار وما يزال يعمل كلّ ما في وسعه للتحالف مع الأحزاب الدينية الأصولية المتطرّفة، للحدّ من نفوذ تيّار المراجعة والتحريض عليه باســـتنفار المشـــاعر والرموز الصـــهيونية والدينية التقليدية لدى جمهور المستوطنين، الأمر الذي أدّى إلى تعميق هوّة الخلافات السياسية والاجتماعية والعرقية والطائفية.

7- ربط الاقتصاد بمشاريع الاستيطان يفشل العملية الاقتصادية

-في مجال التشغيل: الفقر واللامساواة نتائج لظواهر أساسية بالاقتصاد تتعلق بتوزيع الموارد وسيطرة رأس المال وغيرها.

-تراجع دور المستوطنات كرافد أساسي للإنتاج والاكتفاء الذاتي.

-صعوبة تنفيذ سياسات فعالة بسبب التنوع السكاني الكبير.

-العبء الأمني الثقيل الذي يواجهه المستوطنون وأصحاب رؤوس الأموال يضيق مساحة الفعالية لعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

-الفشل العسكري المستمر يقلل من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

-الفساد في المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية.

-تراجع حجم الصادرات الإسرائيلية الى أوروبا بسبب السياسات القمعية ضد الشعب الفلسطيني، على الرغم من انه يشكل المحرك الأساسي للاقتصاد الإسرائيلي المرتبط بإنتاج المستوطنات (انتاج زراعي بالأساس).

-التحرك الإسرائيلي نحو مزيد من سياسات التطبيع العلني مع الدول العربية كمحاولة لتجاوز الازمة الاقتصادية الداخلية من خلال فتح أسواق جديدة والاستفادة من الارتباطات السياسية والاستثمارات خاصة المتأتية من دول الخليج الفارسي المطبعة مؤخرا.

*فشل إسرائيلي في مكافحة وباء كورونا ينبئ بانهيار اقتصادي طويل الأمد.

*الاقتصاد الإسرائيلي على أبواب «هزة غير مسبوقة»، لجهة نسبة البطالة والعجز المالي وارتفاع الدين العام.

*لا تقتصر المخاوف على الخسائر الاقتصادية التي تبلغ نحو 20 مليار شيكل (ما يعادل 5.76 مليارات دولار) حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر. فما هو أخطر، من ناحية إسرائيل، أن حصيلة الاقتصاد مع نهاية العام الجاري ستكون أقرب إلى التقديرات الأسوأ، وتحديداً من جراء الإغلاق الثاني، مع ترجيحات بأن تتعاظم الأزمة الصحية مع نهاية الخريف وبدء الشتاء. وبحسب تقديرات وزارة المالية، سينكمش الاقتصاد بنسبة 7.2%، وهي أعلى نسبة بين التقديرات المتداولة.

* تمر التداعيات الاجتماعية لتفاقم الأزمة الاقتصادية عبر ارتفاع نسبة البطالة التي تمثل الضربة الأصعب للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تُقدِّر وزارة المالية أن تبلغ مع نهاية العام الجاري 13,6%، إضافة إلى تداعيات أخرى تتمثل في تراجع القوة الشرائية، وتراجع الإنتاج، وارتفاع نسب الفقر.

لمزيد من الاطلاع يمكن الاستفادة من المصادر التالية:

***ورقة علمية: الترابط بين الانحراف الاجتماعي والعنف السياسي في مجتمعات الاستعمار الاستيطاني: "إسرائيل "نموذجاً**

***مترجم: ديمقراطية اسرائيل المتزعزعة**

***ملخص تنفيذي: سيناريوهات التهديد الوجودي لـ"دولة اسرائيل**